مجلة اللغة العربية وآدابها علمية محكمة
السنة ١٤، العدد ٢، صيف ١٤٣٩هـ
صفحة ٢٣٥ – ٢٦١

Print ISSN: 1735-9767
Online ISSN: 2423-6187
https://jal-lq.ut.ac.ir/

شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري
(دراسة نقدية منهجية في متعاليات النحو التعليمي)

إلهه صفيان[١]، سيدمحمدرضا ابن الرسول[٢*]، سميه حسنعليان[٣]

١. طالبة الدكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة أصفهان
٢. أستاذ، قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة أصفهان
٣. أستاذة مساعدة، قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة أصفهان

(تاريخ الاستلام: ٢٠١٧/٩/٢٤؛ تاريخ القبول: ٢٠١٨/٦/٣)

الملخّص

من السنوات الأولى بعد تنزيل المصحف الشريف شَمّر اللغويون والنحويون عن ساعد الاهتمام لتنسيق قواعد اللغة العربية اتّقاءً من اللحن في القرآن الكريم، فكثرت المؤلّفات فيها؛ وبما أنه لا مفَرَّ من الزلّة في الإنتاجات البشرية ومن الضروري رفع الزلّات وتقوية نقاط قوتها لاعتلاء المستوى العلمي والانتقاء من تَكرار الأخطاء وقع النقد موقعَ اهتمام بالغ في العلوم البشرية. وحين نبحث عن الكتب الأصيلة في الصرف والنحو نعثر على بعض شروح نحوية شارحها هو المصنف نفسه؛ منها شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، الذي اخترناها للدراسة لما فيه من الإيجاز المطلوب في التعليم؛ انسياقًا من هذا يستهدف البحث عبر المنهج الوصفي- التحليلي إلى دراسة ميزات النحو التعليمي وسلبياته في الشرح المذكور؛ فبعد أن قمَّشنا نقاط الضعف والقوة التي أوردناها في المقال وأشرنا إليها ذاكرين النماذج، أوضحنا أدلّتنا فيها، وذكرنا الصواب أينما استدعاه البحث. من أهم ما ظهر لنا من خلال هذا البحث المتواضع ميزات تهدينا إلى غالبية الطابع التعليمي العام للشرح، وإشكاليات في بيان القواعد، والاستشهادات التي بعضها تدعونا إلى فكرة تغيُّر أصل النسخة في القرون الأولى من تصنيفه، وحين نراجع شرح شذور الذهب لابن هشام وهو مثيل شرح قطر الندى نبرم الظنَّ على التقدّم الزمني لهذا الثاني على الأوّل لما في شرح شذور الذهب من إصلاح زلّات شرح قطر الندى.

الكلمات الرئيسة

ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، الصرف والنحو، النحو التعليمي، النقد.

---

* الكاتب المسؤول
Email: Ibnorrasool@yahoo.com

Archive of SID
www.SID.ir

مقدمة

أهمية اللغة العربية من جانب والدور الهامّ للصرف والنحو وتعليمهما من جانب آخر توحي إلينا خُطورة الاهتمام بدراسات نقدية على مصنّفات النحو التعليمية، دراسات تفتح أبواب التصنيف التعليمي المثمر على المؤلّفين والمدرّسين، وإن نمعن النظر في الجهود العلمية البالغة للنحويين من أول أيام إقبالهم على النحو العربي، نعثر على شروح ألّفها النحاة أنفسهم على مصنّفاتهم التعليمية، وبما أن الشرح إذا كان لمصنِّف النَّص يُعطينا ميدانًا أوسع في التحليل والدراسة ـ إذ الشرح تأييدٌ لما جاء في النص من آراء الشارح المصنف ومنهجه التعليمي ـ سدّدنا القلم إلى دراسة نص تعليمي موجز وطوابعه؛ ومن هؤلاء النحويين ابن هشام من مواليد المنتصف الأوّل للمئة الثامنة الهجرية، الذي شرح كتابيه قَطرُ النَدى وبَلُّ الصَّدى، وشُذور الذَّهب في معرفة كلام العرب على نهج واحد، إلا أن الأول أوجز من الثاني، ولا شك أن الإيجاز المفيد من أحسن الميزات التعليمية فاخترنا الأول لدراستنا الانتقادية؛ ولماذا النقد؟ لأن النقد يميز النقاط الإيجابية من السلبية ويخطو بنا إلى التأليف الناجح المثمر، البعيد عن أخطاء المتقدِّمين التي تنتهي إلى صعوبة فهم النصوص العلمية.

أهمية الموضوع وضرورتها:

المهمة الخطيرة للصرف والنحو، وتعليمهما الأسهل المنتج، تعطف اعتناء المدرّسين والباحثين إلى تمحيص النظر في المنهج التعليم النحوي للمصنفات التعليمية وانتقاده رجاءَ الاحتراز عن السلبيات وتعزيز الإيجابيات في المؤلفات التعليمية.

وأما قطر الندى وبلّ الصدى فمقدّمة في النحو العربي كما صرح به ابن هشام نفسه في ديباجته (ابن هشام، ١٩٩٧: ٩)؛ وبما أن شرحه جامع تحليلات جدلية، وغير جدلية مفيدة للدخول في الدرس العلمي للمستوى الجامعي ـ إثر الإجابة عن الخلافات النحوية والأسئلة، والمشاكل المعروضة فيه ـ تساعد دراسته على معرفة ميزات الكتب التعليمية في النحو الجامعي وعيوبها.

أسئلة الدراسة:

الأسئلة الأساسية التي جعلتها هذه الدراسة نصب عينيها للإجابة عنها هي:

Archive of SID

www.SID.ir

- ما المنهج المثمر لمتعاليات النحو التعليمي نتيجة التعرّف على محاسن شرح قطر الندى وبل الصدى ومعايبه؟
- ما عوائق النصوص التعليمية حسَب صعوبات الشرح؟
- كيف عامَل ابن هشام في مؤلّفاته الأخرى ما زلّت فيه قدمه من مباحث هذا الشرح؟
- ما التصنيف المتقدّم من بين شرح قطر الندى ومثيله شرح شذور الذهب؟

وفرَض منهجُ البحث للإجابة عن الأسئلة المذكورة عرضَ معطيات الدراسة حسب المنهج الوصفي- التحليلي في ثلاثة أقسام؛ الأوّل: الميزات التعليمية لشرح قطر الندى وبل الصدى، والقسم الثاني مآخذ على شرح قطر الندى وبل الصدى وأخيرًا في القسم الثالث ملاحظات على أسلوب كتابة ابن‌هشام. وفي كل قسمٍ نذكر بعض التحليلات أو التوضيحات التي تناسب الموضع؛ وفي الأخير نستنتج منهجًا يساعدنا في تأليف الكتب المفيدة في النحو التعليمي.

الدراسات السابقة:

بالنسبة إلى خلفية البحث والدراسات السابقة مع أن مؤلفي هذه السطور قد بذلوا أقصى جهدهم في الحصول على الدراسات التي أُنجزت حول هذا الموضوع ولكنهم لم يعثروا إلا على القليل، فإليك بعضها:

- هناك عدة رسالات في تنقيح مخطوطتين لشرح قطر الندى وبل الصدى والشارح غير ابن هشام ومن حيث أن لها أقلّ العلاقات بشرح ابن هشام لا نشير إلا إلى إحداها وهي: «التصحيح والتحقيق والتعليق لمخطوطة شرح قطر الندى وبلّ الصدى الثلث الأول» لطالب الماجستير محمد تقي زند وكيلي بإشراف الدكتور ابراهيم ديباجي في جامعة تربية المدرس سنة ١٣٧٦.
- رسالة «تحليل شواهد قرآني شرح قطر الندى وبل الصدى» لطالبة الماجستير طاهرة السادات شاكر أردكاني، بإشراف الدكتور مجتبى محمدي مزرعه شاهي، ومساعدة الدكتور محمد علي طاهري نجاد، في كلية علوم قرآني لجامعة علوم ومعارف قرآن كريم لميبد سنة ١٣٩٣.
- مقالة «شواهد كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى دراسة منهجية» لإقبال عبدالصاحب نُشِرت في مجلة كليّة فقه لجامعة كوفة.

Archive of SID

www.SID.ir

أما الطبعة التي راجعناها للدراسة فهي الطبعة الثانية لمطبعة دارالمعرفة ببيروت سنة ١٩٩٧ م، بتحقيق محمد خير طعمة حلبي؛ وكما أشار هو في مقدمته إنه قام «بمقابَلة ومراجعة مخطوطة على عدة نسخ مطبوعة» (ابنهشام، ١٩٩٧: ٤).

وأخيرًا جدير بالذكر أننا قد نعبّر عن كتاب قطر الندى وبل الصدى بـ"المقدمة" كما فعل ابن هشام نفسه؛ وكثيرًا ما نعبّر عنه بـ"النص"؛ كما سمينا مقدمة ابن هشام لشرح قطر الندى على مصنّفته بـ "الديباجة".

نبذة عن ابن هشام وجهوده العلمية (٧٠٨-٧٦١):

هو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، طلع في عالم الوجود ذا القعدة سنة ثمان وسبعمائة للهجرة وأفَلَ ضَوءُه ليلة الجمعة خامس ذيالقعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (العسقلاني، دون تا، ج٢: ٣٠٨)؛ لازم من العلماء الشيخ شهاب الدين عبداللطيف بن المرحّل، والشيخ تاج الدين التبريزي، والشيخ تاج الدين الفاكهاني، وفاق الأقران بل الشيوخ، وتخرّجَ به خلقٌ، انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، مع التواضع ودِماثة الخلق ورقة القلب (العسقلاني، دون تا، ج٢: ٣٠٨-٣١٠؛ السيوطي، ١٩٦٧، ج١: ٥٣٦؛ السيوطي، ١٩٦٥، ج٢: ٦٨-٧٠). قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالمٌ بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه» (العسقلاني، دون تا، ج٢: ٣٠٨-٣١٠؛ السيوطي، ١٩٦٧، ج١: ٥٣٦؛ السيوطي، ١٩٦٥، ج٢: ٦٨-٧٠)؛ كما ذكر وذلك بعد أن ذاع صيته إثر كتابه مغني اللبيب: «وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى ابن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملةً ومفصلةً... فوقفنا منه على علم جمٍّ يَشهد بعلو قدره في هذه الصِّناعة ووُفور بِضاعته منها... فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ دالٍّ على قوة مَلَكته واطِّلاعه واللّه يزيد في الخلق ما يشاء» (ابن خلدون، ٢٠٠١، ج١: ٧٥٤-٧٥٥).

من أهم مؤلّفاته: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وقطر الندى وبل الصدى وشرحه، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه.

وأما قطر الندى وبل الصدى وشرحه فمن الكتب المعروفة في عالم النحو العربي، اتخذ ابن هشام فيهما منهج الاختصار في التعليم النحوي؛ فحاول ـ بجانب الميزات التعليمية ـ الإيجاز والاكتفاء بالقواعد الأساسية والابتعاد عن الزوائد؛ وأشبه مؤلفاته بهما شذور

Archive of SID

www.SID.ir

الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه غير أنهما أكثر حجمًا بالنسبة لقطر الندى وشرحه؛ قد ورد في الوسيط في تاريخ النحو العربي عن قطر الندى وشذور الذهب: أن «الكتاب الأوّل مقدمة في النحو على هيئة متن ألمّ فيها المؤلف بأبواب النحو في إيجاز وترتيب خاص ثم شرحها، والكتاب الثاني على هذا المنهج أيضًا فهو متن وشرح للمؤلف، والكتابان متقاربان في الموضوعات وفي طريقتهما المبتكرة في ترتيبها على نحو غير مألوف ولا مسبوق، فقد ذُكرَت فيهما المرفوعات مجتمعةً تلتها المنصوبات ثم المجرورات، ومن قبل ذلك ومن بعده أبواب متفرقة في الفعل والتوابع وغيرهما، والكتابان على كلّ حال يسيران بالمتعلم سيرًا متدرجًا سهل المأخذ» (الأسعد، ۱۹۹۲: ۲۷۸).

شرح قطر الندى وبل الصدى وطابعه التعليمي:

«وبعد، فهذه نُكَتٌ حرَّرتها على مقدِّمَتي المسمّاة بقطر الندى وبل الصدى رافعةٌ لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متمِّمةٌ لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافيةٌ ببُغية من جنحَ من طلاب علم العربية إليها» (ابن هشام، ۱۹۹۷: ۹).

هذا بعض ما قاله ابن‌هشام الأنصاري في ديباجة شرحه على *قطر الندى وبل الصدى*؛ وحسَبَ قوله «وافية ببغية من جنحَ من طلاب علم العربية إليها» (ابن هشام، ۱۹۹۷: ۹) هذا الكتاب من المؤلَّفات التعليمية، فلهذا ركزنا في نقدنا على ميزاتٍ تهدي النص النحوي إلى السهولة والوضوح، والتعليم الأسهل؛ ويجدر بالذكر أن المنهج التعليمي يختلف من كتابٍ إلى آخر، باختلاف المتعلِّمين والمخاطبين؛ فطبيعي أن منهج كتاب يُؤلَّف لطلاب المرحلة المتوسطة يختلف تمامًا عمّا يؤلَّف للجامعيين؛ ولهذا عرضُ الخلافات النحوية للناشئين أمر لا يُستحسن في حينٍ يُعتبَر حسنًا لكتب أُلِّفَت لجامعيين؛ تقول الباحثة وضحة عبدالكريم: «الروايات التي تحدثت عن وضع النحو قد أكدت أنه كان لغرض تعليميٍّ، ومن ثم اتسم الكثير من المؤلفات بهذه السمة، سواءً في ذلك المطولات والمختصرات، ولكنها اختلفت في أنماط التبويب والترتيب وعرض المسائل النحوية» (جمعة الميعان، ۲۰۰۷: ۱٦۱) ؛ فدُوِّن حسَب رأيها أكثر مؤلَّفات النحو لغرض تعليميٍّ إلا أنه اختلف في النَمَط؛ ولا شك أن هذا الاختلاف متغيِّرٌ باختلاف المخاطب فتقول الباحثة عن اختلاف من كان النحاة يُعلّمونهم النحو: «ومن المعلوم أن التراث التعليمي كان كثيرًا ويختلف باختلاف من يقدم إليهم، فقد يكون مقدمًا لأولاد الخلفاء، وقد يكون مقدمًا لطلاب كثيرين يجلسون إلى الشيخ في مسجد مثلًا ويتلقون عنه العلم» (جمعة الميعان، ۲۰۰۷: ۱٦۸).

Archive of SID

www.SID.ir

ولما نرى في شرح قطر الندى من إرائة البحوث الخلافية بين النحاة وبيان الخلافات ثم تقديم توجيهات في رجحان رأيٍ على الآراء الأخرى، اعتنى به بعض الأساتذة على مستوى التعليم الجامعي؛ فعلى هذا التفصيل نُركز البحث على ميزاتٍ تساعد طلاب الدراسات العليا للغة العربية الذين جُلُّ اهتمامهم السيطرة على المسائل المختلفة في النحو العربي واكتساب المهارة في الجدل النحوي وتحليل الآراء؛ على هذا نذكر في التالي الميزات المساعدة على التعليم الأسهل لهذا الشرح:

ميزات شرح قطر الندى وبل الصدى:

توجيه التبويب إلى التعلّم الأسهل:

إن تبويب المباحث في العلوم المختلفة ذو أهميةٍ بالغةٍ والتنظيم المنطقي من أحسن مناهج تنظيم محتوى الكتب (رحماني، ١٤٣٠: ٣٠) ولا يُستثنَى منها الصرف والنحو، ومن قديم الأيام سلكَ أكثر النحاة فيه مسلكًا واحدًا. وأما ابن هشام فقد وجّه هذا التبويب إلى التعلّم الأسهل؛ فرتّب أبواب النص وبتبعه الشرح على أسلوب منطقي، يتدرّج من المسائل المبتدأة الأساسية إلى المسائل المتقدّمة ومما يؤيِّد حُسنَ قبول هذا التبويب تهيُّؤ الطالب لتعلّم أبواب النحو خطةً بعد خطةٍ؛ فبدأ بتعريف الكلمة وأقسامها الثلاثة، والمعرب والمبني في الأسماء، ثم قدّم مبحثًا في "ائتلاف أجزاء الكلام" تهيُّئًا لمسائل النحو وما رُكّب منه الكلام وهذا مما قلّ ذكره في الكتب النحوية، ثم وضّح أنواع الإعراب في الأسماء والأفعال المعربة، ورفع المضارع ونصبه، وجزمه، والنكرة، والمعرفة، أتى بالمرفوعات، ثم المنصوبات، والمجرورات، والتوابع، إلا عِدة مباحث جاء بها تتمةً للأبواب وهي "العدد"، و"موانع الصرف"، و"التعجّب"، و"الوقف"، ونهايةً "همزة الوصل"؛ ومن ميزات أخرى لتبويبه هو الجمع بين مباحث بينها علاقة وطيدة مثل الإتيان بباب المنادى وما يتلوه من الترخيم، والاستغاثة، والندبة ذيل باب "المفعول به" ونعلم أن المنادى مفعول به لفعل محذوف (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٦٥-١٨٦)؛ وتحدّث عن "نعم وبئس" وفاعلهما عند مبحث "الفاعل" (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٥٠-١٥١).

الاهتمام بالتقسيم في بيان القواعد:

من أهمّ ما يساعد على التعليم المثمر لقواعد العربية ذكر تقسيمات الشروط والأنواع في القواعد (جمعة الميعان، ٢٠٠٧: ١٦٩-١٧٩)؛ لأنه يسبِّب تنسيق مفادها في ذاكرة المتعلّم؛ فيستعد

Archive of SID

www.SID.ir

للتعلم الأكثر والأنفع؛ ولا نعثر على كتاب تعليميٍّ ناجحٍ في علم النحو إلا أنه تضمّن على ذكر شروطٍ وأقسامٍ للقواعد. ولـمّا بنى ابن‌هشام بنيان شرحه على تتميم فوائد مقدمته قطر الندى واستيفاء تقسيماتها ـ حسَبَ ما قال في ديباجة الشرح: «متمّمةٌ لفوائدها» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٩)، وفي خاتمته: «مستوفٍ الأنواع والأقسام» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٢٨٩) ـ حاول في تبيين الشروط والأقسام موضّحًا ما قال في قطر الندى ومستدركًا إياه؛ منه في باب "النواسخ" لقطر الندى حيث تكلّم عما تختصّ "كان" به وقال: «و[تختص] "كان" بجواز زيادتها متوسطةً نحو: "ما كان أحسن زيدًا"» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١١٠)، ثم شرح مستدركًا كلامه ببيان أقسام "كان" وقال: «ترد "كان" في العربية على ثلاثة أقسام: "ناقصة" فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب... و"تامة" فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب... و"زائدة" فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب؛ وشرط زيادتها أمران: أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارًا ومجرورًا» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١١٠).

عرض طرق وضوابط مفيدة للتعلّم الأسهل:

قد يحتاج المتعلِّم إلى سُبلٍ سهلةٍ لتثبّت القواعد في ذاكرته؛ للوصول إلى هذه البغية على المعلِّم أن يُوَضِّح الأصول والضوابط ويعرضَ أقصر الطرق إلى المقصود وأوضحها؛ هذا أمر لم يغفله ابن هشام، ومن نماذجه في باب "الوقف" وقد عَرَض طريقًا لتمييز "واو الجماعة" من التي لأصل الكلمة مبيّنًا الفرق بينهما: «فرَقوا بين "الواو" في قولك: "زيد يدعو" وبينها في قولك: "القوم لم يدعوا" فزادوا ألفًا بعد واو الجماعة وجردوا الأصلية من الألف قصدًا للتفرقة بينها» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٢٨٦)؛ كما قال عن كيفية كتابة الألف الأصلية المتطرفة في الأسماء والأفعال: «من الألفات المتطرفة ما يصور "ألفًا" ومنها ما يصور "ياءً" وضابط ذلك أن "الألف" إذا تجاوزت ثلاثة أحرف أو كانت منقلبةً عن ياء صُوِّرت "ياءً"؛ مثال ذلك في النوع الأول "استدعى"، و"المصطفى" وفي النوع الثاني "رمَى"، و"هدَى"، و"الفتى"، و"الهدَى" وإن كانت ثالثة منقلبة عن "واو" صوِّرَت "ألفًا" وذلك نحو "دعا"، و"عفا"، و"العصا"، و"القفا"» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٢٨٦).

التنبيه على وجوه الافتراق والتشابه:

معرفة وجوه الافتراق والتشابه بين المفردات أو الأساليبِ المرتبطة تساند على سهولة الاستيعاب والتعلّم، بلا ارتياب؛ تنبّه ابن هشام لأهمية هذا الأمر، وتمسك ببيانها كلما اقتضى مسار البحث؛ من نماذجه أنه إذا تحدّث عن بناء "فعل المضارع" على السكون وهو

Archive of SID

www.SID.ir

عند اتصاله بضمير الغائبات والمخاطبات؛ وإذا وصل البحث إلى هذا المقام ألزم ابن هشام نفسه على بيان الفرق بين صيغتي الغائبات والغائبين ـ وبتبعهما المخاطبات والمخاطبين ـ في الناقص الواوي ليتضلّع الطالب على تمييزهما ـ ونعلم أن صيغتي الغائبات والمخاطبات تتشابهان صيغتي الغائبين والمخاطبين إذا كان الفعل من الناقص الواوي ـ فللوصول إلى هذه البغية قال: «فأما بناؤه على السكون فمشروط بأن يتصل به نونُ الإناث... ومنه: ﴿إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ﴾ (البقرة/٢٣٧)؛ لأن "الواو" أصلية وهي "واو" "عفا، يعفو" والفعل مبني على السكون لاتصاله بـ"النون"، و"النون" فاعل مضمر عائد على المطلقات ووزنه "يَفْعُلْنَ" وليس هذا كـ"يَعْفُونَ" في قولك: "الرجال يعفون"؛ لأن تلك "الواو" ضمير لجماعة المذكرين كالواو في قولك: «يقومون» و"واو" الفعل حذفت و"النون" علامة الرفع ووزنه: "يَعْفُون" [كذا والظاهر "يَفْعُونَ"] وهذا يقال فيه: "إلا أنْ يَعْفُوا" بحذف نونه كما تقول: "إلا أن يقوموا"» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٢٩) . فالطالب يتعلّم أنه إذا كانت "الواو" من أصل الكلمة تكون "النون" ضميرًا لجمع المؤنث وإذا لم يكن من أصل الكلمة فـ"الواو" ضمير لجمع المذكر و"النون" عوض الرفع.

عرض المسائل والمشاكل الإعرابية والنقاش فيها:

لقد اهتمّ النحاة والمعرِبون من أول الأيام بإعراب المفردات، ومن مظاهره تصنيف كتب كثيرة في مجال إعراب القرآن ومشكل إعرابه؛ والسبب الرئيس فيه وجود شواهد من الآيات الشريفة وغيرها من الشواهد الأربعة كانت شبيهة لقاعدة من القواعد النحوية، غيرَ أنها خالفتها في التشكيل فظهر مشكلٌ إعرابيٌ قد اختلف العلماء في إعراب مفرداتها؛ إما يعدّونه من القاعدة ويُوجّهون تشكيله ببيان تقديرات للكلام، وإما يستثنونه من القاعدة وينبّهون على الوجه المتمايز بينهما؛ فالممارسة على تحليل النصوص إعرابيًا والتعرف على طرق توجيه الإعراب، من أهمّ ما يساعد الطلاب على ارتقاء مستواهم العلمي، ولهذا جعل اليوم كثيرٌ من الأساتذة معيار امتحان الطلاب مدى نجاحهم في تحليل المشكلات الإعرابية والإجابة عنها. على هذا لايبقَى شكٌ في أن التعرف على طرق الإجابة عن هذه المسائل يُعتبر من أهمّ ما يُتوقَّع تناوله في مباحث الكتب النحوية العالية المستوى، الأمر الذي اعتنى به ابن هشام في شرحه على قطر الندى وبل الصدى ويُعلّم المتعلّمين طرق المباحثة؛ وربما اهتمامه البالغ بهذا الأمر انتهى به إلى فتحِ بابٍ في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ وهو الباب الخامس ـ وقد زاوَل فيه هذا المهم ذيل قسمه الأول باسم «في ذكر الجهات التي يدخل

Archive of SID

www.SID.ir

الاعتراض على المعرب من جهتها» (ابن هشام، ٢٠٠٧: ٤٩١)؛ في التالي نأتي بنموذج من هذه المسائل في شرح قطر الندى وبلّ الصدى:

قال ابن هشام في نهاية باب الاشتغال من *قطر الندى*: «وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿**وكلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبر**﴾ (القمر/٥٢) و"أزيد ذُهِبَ بهِ"» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٥٦)؛ وهنا طَرَح المشكلة بقوله: "وليس منه إلخ" وأراد به استثناء الشاهد والمثال التاليين له من باب الاشتغال برمته؛ وهذا الاستثناء في الحقيقة جاء إجابةً عن مشكلة إعرابية وهو التباسهما بباب الاشتغال ولهذا وضّح في الشرح سبب خروجهما من هذا الباب وقال: «لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنَّمَا يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، حَتَّى يَصح تسليطه على ما قبله وَإنّما المعنى "وكل مفعول لهم ثابت في الزبر" وهو مخالف لذلك المعنى، فالرفع هنا واجب لا راجح والفعل المتأخر صفة للاسم فلا يصح له أن يعمل فيه؛ وليس منه: "أزيد ذُهب به" لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٦٠-١٦١)؛ فالمقدُرة المفيدة التي يتمكن منها الطالب عبر هذا البحث هي الاعتناء بمعنى الكلام لبيان الإعراب الصحيح، وعدم الاكتفاء بالظاهر؛ كما أن ظاهر الآية الشريفة يقود الذهنَ إلى باب الاشتغال والمعنى لا يُصدِّقه ويحكم بخروج الآية من هذا الباب، لاستحالة تسليط "فعلوه" على "كلّ" من حيث المعنى؛ ولهذا أكد ابن هشام في الباب الخامس من المغني ـ وقد ذكرنا عنوانه آنفًا ـ على أهمية مراعاة المعنى وقال: «الجهة الأولى أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرًا ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك» (ابن هشام، ٢٠٠٧: ٤٩١)؛ وكأنّ ابن هشام وافق الجرجاني في نظريته الشهيرة بـ"النظم"، وقال بالعلاقة الوثيقة بين المعنى والنحو كما نص عليه الجرجاني في قوله: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كَلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجَه التي نهجتْ، فلا تزيغ عنها، وتحفَظ الرسوم التي رُسِمَتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها» (الجرجاني، ١٩٨٤: ٨١).

وهناك مقدُرة ثانية وهي التنبُّه لإعرابٍ وتشكيلٍ يناسبان القاعدة التي يدعو إليها ظاهر الكلام؛ ومثّل ابن هشام له بـ"أزيدٌ ذُهِب به" لأنه مع إمكان تسليط "ذُهب به" على "زيدٌ" ـ من حيث المعنى ـ ولكن عدم نصبه لـ"زيد" يخرجه من باب الاشتغال.

Archive of SID

www.SID.ir

ذكر الخلافات النحوية:

قد احتلّت الخلافات النحوية حيزا كبيرا لعديد من كتب النحو القديمة، وشرح قطر الندى كنموذج من هذه الكتب لم يكدْ يَخلو منها بحثٌ، وقد اعتنى ابن هشام ببيان الخلافات النحوية ثم الإجابة عن آراء تخالف القياس؛ وكثرة معالجة خلافات النحاة تغاير المنهج التعليمي في اعتقاد بعض أصحاب الرأي المعاصرين، كمؤلف كتاب خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري وهو يعدّ خصائص المؤلفات التعليمية ومنها «البعد ما أمكن عن المسائل الخلافية» (أبو تاكي، ٢٠٠٥: ٩٧) وهذا لا يعني لزوم خلوّ المصنّفات التعليمية منها إذ يختلف الأمر بالنسبة لمستواها العلمي فما منها صُنّف للناشئين لزم خلوّه من الخلافات النحوية؛ وأما الكتب التعليمة للمستويات العليا فأصبحت الخلافات جزءًا هامًّا لأغلبيتها والمراد بالبعد ما أمكن من المسائل الخلافية بالنسبة لهذه الكتب عدم الإفراط فيها؛ فتعلّم المباحث الجدلية عند النحاة وكيفية التعليل والتوجيه من أهم ما يحتاج إليه طالب المستوى العالي ومن هذا المنظر مزاولة الخلافات والإجابة عنها من ميزات شرح ابن هشام على قطر الندى التعليمية؛ وبجانب هذه الميزة يمكننا التعرّف على مذهبه النحوي؛ من نماذجها ما نقرأ تحت "باب أقسام الكلمة والكلام" حيث قال في قطر الندى بعد التعريف بالفعل الماضي: «ومنه "نعم" و"بئس"، و"عسى"، و"ليس" في الأصح» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٢٣) وفي الشرح نبّه بأنه أراد أنّ هناك خلافًا بين النحاة في كون هذه الأربعة من الأفعال الماضية؛ ثم شرحه بادئًا بذكر الآراء الخلافية عند النحاة، ثم نصّ على الرأي الصواب دون الإشارة إلى من اعتقد به؛ وفي الأخير تمسّك كالبصريين بالتأويل لردّ استدلال الكوفيين؛ والتأويل هو التوجيه الذي نعثر عليه في كلام ابن هشام مرارًا لردّ استدلالات النحاة إذا خالفهم في أمر ما؛ فقال ابن هشام: فأما "نعم" و"بئس" فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم ـ وقد بُشِّر ببنت ـ: "والله ما هي بنعم الولد" وقول آخر ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ـ: "نعم السَّيرُ على بِئسَ العَير"؛ وأما "ليس" فذهب الفارسي في الحلبيات إلى أنها حرف نفي بمنزلة "ما النافية" وتبعه على ذلك أبوبكر بن شُقَير. وأما "عسى" فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة "لعلّ" وتبعهم على ذلك ابن السراج. والصحيح أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن ... وأما ما استدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مُقامَها والتقدير: "ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الولدُ ونعم السيرُ على عَيرٍ مقولٍ فيه بئس العيرُ" (ابن هشام، ١٩٩٧: ٢٣).

Archive of SID

www.SID.ir

مآخذ على شرح قطر الندى وبل الصدى:

لا يخامرنا شك في أن ابن هشام من أجلّ أئمة النحو، وله نظريات فائقة في كثيرٍ من المسائل النحوية، وقد ترك كتبًا قيمة في أبواب النحو ومسائله الهامة؛ أما الإنسان فممكن الخطأ والزّلة، فلا يكاد تخلو مؤلفاته منهما؛ هذا، ولا نُنكر دور حوادث الدهر في تغير النسخ. وجديرٌ بالذكر أن كلَّ ما نذكره من الإشكاليات، وفق المعايير النقدية للمنهج التأليفي لأيامنا هذه، ولا نقصد أبدًا التقليل من شأن ابن هشام الجليل، بل لأن نتعرف على بعض عثرات الشرح بجانب منهجه التعليمي، وبتبعه نفتح بابًا جديدًا أمام المؤلِّفين المعاصرين في النحو العربي.

الإشكاليات العامة *لشرح قطر الندى*:

بعد أن أمعنا النظر في أبواب ومباحث شرح قطر الندى وبل الصدى لاحظنا أن ابن هشام أغمض عينيه على بعض الفروع والتقسيمات والمباحث الأساسية، وإن نحمل هذا الأمر على إرادة الإيجاز والاختصار، لا نستطيع أن نبرّره من مثلبة النقص وعدم الاكتمال؛ وأهم هذه المباحث هي:

الأول: أنه لم يذكر منادى النكرة المقصودة الموصوفة حين يبيّن أنواع المنادى في مبحث المنادى من باب المفعول (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٦٦).

الثاني: ذكر في باب النواسخ الأنواع الثلاثة للنواسخ لكن في النوع الأول وهو ما ينصب الخبر خبرًا له ويرفع المبتدأ اسمًا له، لم يشر إلى "كاد وأخواتها" لا في قطر الندى ولا في شرحه (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٠٠). ومن بين الحروف المشبهة بليس لم يتكلم عن "إن" النافية (ابن هشام، ١٩٩٧: ١١٥-١١٩).

الثالث: قد تحدّث عن "الحال" في سطور معدودة، مكتفيًا بالحال المفردة وتعريفها، وصاحبها (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٩٦-١٩٩)؛ ولم يشر إلى الجملة الحالية وشبه الجملة الحالية، ولا إلى روابط الحال وذي‌الحال، ولا إلى مسألة التقديم والتأخير في هذا الباب، أو مسألة التعريف والتنكير في الحال وصاحبها.

إشكاليات *شرح قطر الندى* في تبيين القواعد:

ما نذكر في التالي عدة إشكاليات تُرينا سهو المصنف الشارح في بيان القواعد:

Archive of SID

www.SID.ir

أ) قال في البحث عن نصب فعل المضارع بـ"أن" المضمرة جوازًا: «فالجائز في مسائل: إحداها: أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل» (ابن هشام، ١٩٩٧، ٥٣) في كلامه هذا سهو وهو: أنه نسِيَ تقييد العاطف بـ"الواو"، و"الفاء"، و"أو"، و"ثم" ونعلم أن القاعدة تصحّ مع هذه الأربعة ولا غير؛ كما أشار إليها ابن هشام نفسه في شرحه لشذورالذهب ربما تصحيحًا لهذا السهو فقال: «وبعد "الفاء"، و"الواو"، و"أو"، و"ثُمّ" إن عَطَفنَ على اسم خالصٍ» (ابن هشام، ٢٠٠٥: ٣١٢)، وقد نصّ عليه محيي الدين عبدالحميد في تحقيقه لشرح قطر الندى (ابن هشام، ١٩٩٤: ١٢٣).

ب) تحديد ابن هشام لـ"الاسم" في أوّل باب "المبتدأ" يحتاج إلى التأمّل إذ قال: «المبتدأ هو الاسم المجَرّد عَن العوامل اللفظية للاسناد؛ فـ"الاسم" جنس يَشمل: الصَّرِيح، كـ"زيد" في نحو "زيد قائم" والمؤول في نحو وأن تصوموا فِي قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوْا خَيْرٌ لَكُم**﴾ (البقرة/١٨٤)» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٩٢). نشاهد أن ابن هشام قد عدّ الاسم في هذا التعريف صريحًا ومؤولًا بالصريح. نقول إن المشهور بين النحاة أن من أنواع المبتدأ صريحًا ومؤوّلًا بالصريح؛ ولكن هل يشمل "الاسم" في رأي ابن هشام المؤوَّلَ بالصريح أم لا؟ يجيب ابن هشام نفسه عن هذا السؤال في شرح تعريفٍ قدّمه في باب المفعول معه: «هو اسم فضلة بعد "واو" أريد بها التنصيص على المعية، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٩٣)؛ حيث قال: «خرج بذكر الاسم الفعلُ المنصوب بعد "الواو" في قولك: "لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن" فإنه على معنى الجمع، أي: لا تفعل هذا مع فعلك هذا، ولا يسمى مفعولًا معه لكونه ليس اسمًا» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٩٣)؛ فقد أخرج الفعل المؤول إلى المصدر عن قاعدة المفعول معه، لأنه ليس اسمًا؛ فيستنتج من كلامه أن رأيه قد استقر على عدم كون ما يؤول إلى المصدر اسمًا؛ اللهم إلا أن يقال إن الفعل المنصوب بـ"أن" المقدّرة ليس في قوة المنصوب بـ"أن" المذكورة، وتكلّفه ظاهر. وهكذا نستدلّ لسهو ابن هشام هذا بقوله في شذور الذهب حين حديثه عن "المبتدأ"، وكأنّه استدرك هذا السهو؛ فقال: «الثالث: المبتدأ، وهو المجرد عن العوامل اللفظية مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لِمُكتفىً به» (ابن هشام، ٢٠٠٥: ٢٠٧). وفي شرحه قال: «المبتدأ الذي له خبر، يكون اسمًا صريحًا... ومؤوَّلًا بالاسم... ولذلك قلت المجرد ولم أقل الاسم المجرد» (ابن هشام، ٢٠٠٥: ٢٠٧). وقدعنى بقوله «الأخير»، أنه لم يقل في النص لتعريف المبتدأ "الاسم المجرد" بل قال "المجرد" لكي يشمَلَ الاسم والمؤوّل بالاسم؛ وبعبارة أخرى إن الاسم شيءٌ والمؤول بالاسم شيء آخر؛ لهذا أطلق قوله وقال

Archive of SID

www.SID.ir

«المجرد عن العوامل اللفظية» كي يكون "المجرد" نعتًا لكلا الاسم والمؤوّل بالاسم؛ وهذا تأييد على أن ابن‌هشام صنّف قطر الندى وشرحه، قبل شذور الذهب وشرحه لأنه صحّح في الثاني الخطأ الذي ارتكبه في الأول.

ج) يبدو أن ابن هشام جعل "الاسم" في باب "كان وأخواتها" ما يعادل "فاعل الأفعال التامة"، و"خبرَها" معادل "مفعول به" لهذة الأفعال؛ يؤيد معتقَدَه هذا قوله: «يجوز في هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدَّم المفعول على الفاعل» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٠٢)؛ وقد انتُسِب في الخليل معجم مصطلحات النحو العربي تسمية الفاعل والمفعول للاسم والخبر في هذا الباب إلى الفرّاء وقد جاء ذيل "اسم كان وأخواتها": «تسميات أخرى: الفاعل (الفرّاء) ـ شبه الفاعل (الفرّاء) ـ مُشبِه الفاعل (الفرّاء)» (عبدالمسيح، ١٩٩٠: ٦٥)؛ وتحت "خبر كان وأخواتها": «تسميات أخرى: المفعول، الحال (الفرّاء) ـ شبه الحال (الفرّاء)» (عبدالمسيح، ١٩٩٠: ٢١٩). هذا، وقد قال ابن هشام في بداية باب النواسخ: «يسمى الأول من معمولي باب كان اسمًا وفاعلًا ويسمى الثاني خبرًا ومفعولًا» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٠٠)، ونقول إن الاسم شيءٌ والفاعل شيءٌ آخر وهكذا افترق الخبر عن المفعول، وعلمنا أن الفاعل والمفعول تسميتان أخريان للاسم والخبر فلا يجوز عطفهما بالواو كما قال ابن هشام: "اسمًا وفاعلًا... خبرًا ومفعولًا"؛ لأنه لا يجوز اجتماع اسمين مختلفين في مسمّى واحدٍ بل الصحيح أن يقال: "اسمًا أو فاعلًا... خبرًا أو مفعولًا" عطفًا بـ"أو"؛ اللهم إلّا أن استعمل "الواو" هنا بمعنى "أو"؛ وربما تنبّه ابن هشام نفسه لهذا السهو أيضًا؛ إذ كأنّه استدركه في شرح شذور الذهب، حين قيّده بـ"المجاز" وقال في "كان وأخواتها": «يرفعن المبتدأ، ويسمى اسمهن حقيقةً وفاعلهن مجازًا، وينصبن الخبر، ويسمى خبرهن حقيقة، ومفعولهن مجازًا» (ابن هشام ٢٠٠٥: ٢١١). هذا دليل آخر على التقدّم الزمني لتصنيف قطر الندى وشرحه على شذور الذهب وشرحه.

إشكاليات *شرح قطر الندى* في الاستشهاد والتمثيل:

بعد تدقيق النظر فيما استشهد أو تمثّل به ابن هشام ظهر لنا أنّ هناك بعضَ الأخطاء ربما أُحدِثَ سهوًا منه أو أُحدِثَ سهوًا أو عمدًا ممن دوّن نسخه من معاصريه، والله أعلم؛ على أية حال رأينا أن ننبّه عليها احترازًا من تَكرارها، وممارسةً لتركيز طلاب العربية على التدقيق في بيان مسائل الصرف والنحو.

Archive of SID

www.SID.ir

أ) في البحث عن بناء الفتح لـ"فعل المضارع" نصّ على أنه يكون مبنيًا إذا باشرته "نون التوكيد" فإذا فصلَ بينهما فاصلٌ فيبقى معرَبًا ثم قال: «وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدَّرًا كان الفعل أيضًا معربًا وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ (القصص/٣٠)، و﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ (آل عمران/١٨٦) مثله؛ غير أن نون الرفع حذفت تخفيفًا لتوالي الأمثال ثم التقى ساكنان أصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذفت الواو؛ لاعتلالها ووجود دليل يدلّ عليها وهو الضمة» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٢٩-٣٠). والظاهر أنه حدث سهو من ابن‌هشام حين قال أصل «لايصدُنّ» قبل دخول الجازم «يصدّونّ»؛ ونعلم أن النون تحذف ولو لم يدخل الجازم عليه تخفيفًا لتوالي الأمثال، كما قد أشار هو نفسه إليه في صدر كلامه؛ وفي شرحه لكتابه شذور الذهب قال عن ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ (آل عمران/١٨٦) هو فعل مضارع معرب: «إذ الأصل لتسمعُونَنّ فحذفت نون الرفع استثقالًا لاجتماع الأمثال فالتقى ساكنان: الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين» (ابن هشام، ٢٠٠٥: ١٠٥) وهذا بمعنى أن الحذف المذكور حَدث إذا كان الفعل مرفوعًا قبل أن يدخل عليه الجازم، لا بعد دخوله.

ب) أول ما تكلّم عنه ابن هشام في الكلام عن "المعارف" هو "الضمير"؛ وحين أشار إلى الضمير المستتر وجوبًا أتى بمثالين تبيينًا لسبب وجوب الاستتار في عدة من الضمائر وهذا ما لا يبدو خطأ في بادئ الرأي فإنه قال: «ونعني بواجب الاستتار: ما لا يمكنُ قيامُ الظاهر مَقامَه ... ألا ترى أنك لا تقولُ: "أقومُ زيدٌ"، ولا تقول: "نقوم عمروٌ"» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٧٦)؛ إن نمعن النظر في المثال الثاني ظهر لنا أنه كان من الأصح أن يمثَّل بمِثل: "نقوم عمروٌ وزَيدٌ" أو "نقومُ الأصدقاءُ" كي يكون الفاعل جمعًا كما يدلُّ فعله على جمعٍ من المتكلّمين وإلّا فما الفرق بين "أقوم زيدٌ" و"نقومُ عَمروٌ".

ج) في الكلام عن "اسم الإشارة" من المعارف قال:«ولتثنية المذكر ذان بالألف رفعًا كقوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ (القصص/٣٢) و"ذين" بالياء جرًا ونصبًا كقوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ﴾ (فصلت/٢٩)» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٨٠)؛ والشاهد الثاني سهو من ابن هشام ـ رحمه الله ـ لا شك أن "اللَّذين" في الآية الشريفة اسم موصول لمثنى المذكر واستشهد به لاسم الإشارة بصيغة مثنى المذكر؛ هذا السهو مستَغرَبٌ من عالم متضلِّعٍ كابن هشام؛ ويدعونا إلى فكرة احتمال تحريف نسخة كتابه.

Archive of SID

www.SID.ir

د) وفي مبحث "الموصول" حين أرادَ أن يُنبِّهَ على إطلاق "ما" على جميع الصيغ قال: «وتقول في "مَا" لمن قال "اشتريتُ حمارًا أو أتانا أو حمارين أو أتانين أو حمُرًا أو أُتُنًا": "أعجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن"» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٨٢)؛ كما نشاهد أن ابن هشام سوّغ استخدام ضمير جمع المذكر وجمع المؤنث لغير العقلاء، نحو "حُمُر" و"أُتُن"، ولا شك أن الأصح استخدام ضمير المفرد المؤنث لهذا الجمع، وإن كان إرجاع ضمير جمع المؤنث إليه مسموح أيضًا؛ ولكن إرجاع ضمير جمع المذكر إليه لم يُسمع ولا يُسمَحُ. وربما يُجاب بأنّ ابن هشام ذكر الضميرين ليُنبّه على اختصاص "ما" الموصول بجميع الصيغ؛ فلنا أن نقول إنه لا داعيَ لهذا إذ في الكلام ما يُنبّه عليه وهو اللفظتان "حمار"، و"أتان"، وجمعاهما، ومن جهة أخرى أنه لا شك في أن "ما" تكون لغير العاقل فلا داعي في إثبات أنّ العائد إليها ضمير المذكرين والمؤنثات، مع أن ابن هشام نفسَه لم يذكر العقلاء فيما مثّل، فلا حاجة إلى إرجاع ضميرهم إليها، لا سيما أن لفظة "ما" الموصولة تُعدّ مفردًا مذكرًا دائمًا (ابنمالك، ٢٠٠٩، ج١: ٢٠٨؛ حسن، ١٤٣١، ج١: ٣١٢)، فلو كان يَذكر لجميع الأسماء التي ذكرها في المثال ضميرًا واحدًا وهو المفرد المذكر لكان أدلّ باشتراك "ما" بين جميع الصيغ؛ فكان يكفيه أن يقول في جميعها: "أعجبني ما اشتريتَه" باعتبار لفظة "ما" المشتركة بين الجميع؛ نعم، لا بأسَ أن يطابق العائدُ "ما" الموصولةَ في المعنى كما فعل ابن هشام، أما إرجاع ضمير جمع المذكر العاقل أي "هم" إلى غير العاقل فلايجوز أبدًا. وأما اختصاص ضمير الغائبة والغائبات بجمع غير العاقل وترجيح الأوّل على الثاني فقد نصّ عليه ابنمالك في التسهيل قائلًا: «ولجمع الغائبِ غيرِ العاقل ما للغائبة أو الغائبات؛ و"فَعَلَتْ"، ونحوُه أولى من "فَعَلْنَ" ونحوُه بأكثرِ جمعِه وأقلّه» (ابنمالك، ٢٠٠٩، ج١: ١٢٦)؛ ويقول مصطفى الغلاييني: «واو الضمير، وهاء المتّصلة بها ميم الجمع [أي: هم]، خاصّتان بجمع الذكور العقلاء؛ لا يستعملان لجمع الإناث ولا لجمع المذكر غير العاقل» (الغلاييني، ١٩٩٣، ج١: ١١٧). ولاكتمال البحث نسلط الضوء على ما قال ابنمالك عن "ما" الموصولة وقد ذكر أنها بمعنى "الذي وفروعِه"، ولكن لم يستعمل لها ضمير جمع المذكر: « كقولك لمن قال: اشتريتُ كتابًا وثوبين وعمامةً وملاحفَ، عرفتُ ما اشتريتَه، وما اشتريتهما، وما اشتريتها، وما اشتريتهن» (ابنمالك، ٢٠٠٩، ج١: ١٩١).

هـ) وفي باب "المبتدأ والخبر" قال عن مواضع وجوب حذف الخبر: «يجب حذف الخبر في أربع مسائل: إحداها قبل جواب "لولا" نحو قوله تعالى: ﴿**لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾ (سبأ/٣١) أي: "لَوْلَا أَنْتُم صددتمونا عَن الْهدى" بِدَلِيل أَن بعده ﴿**أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم**﴾

Archive of SID

www.SID.ir

(سبأ/٣٢)» (ابن هشام ، ١٩٩٧: ٩٩). ونقول: الاستشهاد بهذه الآية الشريفة على وجوب حذف خبر المبتدأ بعد "لولا" صحيح، وأما سهو المصنف ففي بيان القاعدة وشرح موضع الشاهد؛ فقد رأى ابن‌هشام أنّ الخبر المحذوف في هذه الآية هو "صددتمونا عن الهدى" وهذا المعنى غير مقصود في هذه الآية؛ وإن يكن المقصود، فحذف الخبر جائزٌ لا وجوب فيه لدلالة الخبر على وجودٍ مقيّدٍ؛ لأن المشهور بين النحاة وجوب حذف خبر المبتدأ بعد "لولا" إذا دلّ على الوجود المطلق، وإذا دلّ على الوجود المقيّد وجب ذكره إن لم يدلَّ عليه دليلٌ وإن دلَّ عليه دليلٌ جاز ذكره (ابن‌مالك، ٢٠٠٩، ج١: ٢٦٧؛ ابن‌عقيل، ١٣٨١، ج١: ٢٣١-٢٣٣؛ حسن، ١٤٣١، ج١: ٤٢٤-٤٢٥)؛ ومن جانب آخر لم يُكمِل ابن هشام شروط الحذف الوجوبي للخبر في هذا الموضع وهو دلالته على الوجود المطلق. ولا يبدو أن يكون الرأي المذكور رأيًا خاصًّا لابن هشام لأنّه لم يأت به في كتابيه مغني اللبيب وأوضح المسالك (ابن هشام، ٢٠٠٧، ٢٦٥-٢٦٦؛ ابن هشام، ١٩٨٩، ج١: ١٨٠-١٨٢) وكلّ ما قال في الكتابين يوافق الرأي المشهور المذكور آنفًا.

و) وأما الشرط الأخير لعمل "لا النافية الشبيهة بليس" عند ابن هشام فهو أن تكون في الشعر لا النثر؛ لكن الأمثلة التي ذكرها لما لا تعمل فيها "لا" بسبب نقص أحد شروطها الأخرى كلها من النثر ولم يذكر مثالا من الشعر إلا بيت المتنبي؛ والإشكال الوارد على ابن‌هشام أنه أتى بأمثلتها في هذا المجال من النثر وهذا نفسه نقص في الشروط فيبطل عمل "لا" بهذا النقص قبل أيّ نقصٍ آخر، والأصح الإتيان بشواهد من الشعر العربي التي لم يراع فيها أحد الشروط الثلاثة الأولى كما استشهد بشعر المتنبي؛ ومن جانبٍ آخر لم نعثر على هذا الشرط في آراء النحاة، وابن هشام نفسه لم يصرّح به في كتبه أوضح المسالك، وشرح شذور الذهب، ومغني اللبيب؛ فنصُّ كلامه هو: «ولإعمالها أربعة شروط أن يتقدّم اسمها وأن لا يقترن خبرها بإلا وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين وأن يكون ذلك في الشعر لا في النثر: فلا يجوز إعمالها في نحو "لَا أفضل مِنْك أحد" ولا في نحو "لا أحد إِلّا أفضل مِنْك" ولا في نحو "لا زيد قَائِم وَلَا عَمْرو" ولهذا غلّط المتنبي في قوله:

إِذا الْجُود لم يُرْزَقْ خَلاصًا مِن الْأَذَى ... فَلَا الْحَمدُ مَكسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيا»

(ابن هشام، ١٩٩٧: ١١٧)

هذا، وقد ذكر ابن عصفور هذا الشرط ـ في كتابه المقرّب ـ لإعمال "إن" النافية قائلًا: «وقد أجروا "إن" النافية في الشعر مجرى "ما" في نصب الخبر؛ لشبهها بها... لا يجوز ذلك في الكلام؛ لأنها غير مختصة» (ابن‌عصفور، ١٩٩٨: ١٦٣). ورأي ابن‌عصفور وابن هشام يؤذننا لزوم إعادة النظر في آراء النحاة حول الحروف المشبهة بليس.

Archive of SID

www.SID.ir

ز) في باب "نواسخ المبتدأ والخبر" عند ذكر "ما" الحرفية، الزائدة الكافة عن عمل "إن وأخواتها"، قد أتى بعدة شواهدَ منها بيتٌ قيل إنه للأفوه الأودي وارتكب في الاستشهاد به سهوًا؛ لأن "ما" فيه موصولة، اسم "لكنّ"؛ فقد قال: «إِنَّمَا تنصب هَذِه الأدوات الْأَسْمَاء وترفع الْأَخْبَار بشرط أن لا تقترن بهن ما الحرفية فإن اقترنت بِهن بطل عملهن وصحّ دخولهن على الجملة الفعلية... وقال الشّاعر:

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ»

(ابن هشام، ١٩٩٧: ١٢٠)

وقد نصّ إميل بديع يعقوب على هذا السهو في كتابه المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية وقال: «وقد زعم ابن‌هشام في [شرح] قطر الندى، والأشموني في شرحه أن ما هنا حرفٌ زائدٌ كافٌّ» (يعقوب، ١٩٩٩، ج٢: ١٠٠١).

ح) وقال ذيل باب "المفعول وأنواعه" معرِّفا المفعول لاجله بأنه: «كل مصدر معلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل» استشهد بعدّة شواهدَ جرّ فيها الاسم بحرف الجر لعدم استيفاء شروط التعريف؛ واستشهد لِما فقد شرط المصدرية قائلاً: «قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا**﴾ (البقرة/٢٩) فإن المخاطبين هم العلة في الخلق وخفض ضميرهم باللام؛ لأنه ليس مصدرًا وكذلك قول امرئ القيس:

وَلَو أنّ مَا أسعى لِأدنَى مَعِيشَةٍ كَفَاني وَلم أَطلُب قَلِيلٌ مِن المالِ

فـ"أدنى" أفعل تفضيل وليس بمصدر» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٨٩). ونقول إنه ليس من الضروري الاستشهاد بهذين الشاهدين؛ لأن شرط المصدرية هو الشرط الرئيس والمنصوص عليه في التعريف المقدّم، وقد فقده الشاهدان فهذا بلا شك يساوي خروجهما من الباب؛ وكأن ابن هشام قد نسي أنّه كان بصدد التمثيل والاستشهاد لما هو مفعول له من حيث الشكل والمعنى ولكنه لم يُنصَب وجُرّ بحرف الجر لعدم اكتمال شروطه، إذ قال قبل الإشارة إلى هذين الشاهدين: «فلو فقد المعلل شرطًا من هذه الشروط وجب جرّه بلام التعليل» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٨٨)؛ وليس "كم" و"أدنى" في الشاهدين مصدرين معلّلَين للفعل.

هذا، وقد اعترض مشكور المساعي أحمد بن أحمد السجاعي ـ من علماء أواخر القرن الثاني عشر للهجرة ـ على استشهاد ابن هشام بهذه الآية الكريمة من حيث عدم انطباق المعنى الذي يُستنبط من قوله: «فإن المخاطبين هم العلة في الخلق» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٨٩) ـ المذكور

Archive of SID

www.SID.ir

آنفًا ـ على صفات الحق جلّ شأنه وقال: «قوله "فإن المخاطبين هم العلة في الخلق إلخ" في هذه العبارة حزازة؛ قال الجلال الدواني: اعلم أن الله تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر به وأودع فيها المنافع ولكن لا شيء منها باعث له على الفعل وإن كانت معلولة له تعالى» (مشكور المساعي، ١٩٣٩: ٨٩-٩٠).

وعلى ضوء هذا التأمل المعنوي اللطيف نقول: إنه يمكننا أن نفترض لـ"اللام" الداخلة على "كم" في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا**﴾ (البقرة: ٢٩) معنيين؛ أحدهما المالكية، والثاني السببية؛ ويكون المعنى على الأول "خلق الله تعالى كل ما في الأرض ليكون مِلكًا لكم"؛ وعلى الثاني يكون المعنى "خلق الله تعالى كل ما في الأرض بسببكم" وهذا الثاني هو ما أراده ابن هشام، وذكرنا ما أورده مشكور المساعي في ردّه.

ط ـ واستشهد في الباب نفسه، لما فقد شرطَ اتحاد الفاعل بقوله تعالى: ﴿**لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً**﴾ (النحل/٨)، وقال: فإن "تركبوها" بتقدير "لأن تركبوها" وهو علة لخلق الخيل، والبغال، والحمير وجيء به مقرونًا باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل "الخلق" هو "الله" سبحانه وتعالى، وفاعل "الركوب" "بنو آدم"» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٩١)؛ والمشكلة هنا "لتركبوها" لأنّه ليس مصدرًا بل فعلٌ يؤول إلى المصدر؛ وقلنا أن "المصدرية" جزءٌ منصوص عليه في تعريف "المفعول له"؛ كما نصّ عليه النحاة وابن‌هشام نفسه حين قال: «هو كل مصدر معلِّل لحدث مشارِك له في الزمان والفاعل» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٨٨)؛ وكان يُتوقَّع من ابن‌هشام ألّا يستشهد به لخروجه من باب المفعول له لما فقد شرط المصدرية؛ ومثل هذا الموضع، ومخالفتنا للمصنف استشهاده بالآية الشريفة: ﴿**وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ**﴾ (النساء/١٢٧) في باب "المفعول فيه"؛ وقد استشهد به ليكون ﴿**أَن تَنكِحُوهُنَّ**﴾ شاهدًا لما هو خارجٌ من هذا الباب، ولا نخالفه في هذا بل نخالفه في سبب هذا الخروج وقد قال: «لأنه وإن كان على معنى "في" لكنه ليس زمانًا ولا مكانًا» (ابن هشام، ١٩٩٧: ١٩٢)؛ ونخرجه بسببين متقدِّمَين على هذا السبب المعنوي وهما: الأول: أن "المفعول فيه" اسم، و﴿**أَن تَنكِحُوهُنَّ**﴾ فعلٌ يؤوّل إلى الاسم الصريح، والاسمية جزء منصوص عليه في تعريف "المفعول فيه"؛ والثاني: أن وقوعه مفعولًا فيه لا يجوز وإن نؤوّله إلى المصدر، إلا أن نصوغ منه اسمَ مكانٍ على زنة "مفعَل"، يكون عامله من لفظه؛ فإذًا تأويله إلى المصدر لا يقتضي صحة وقوعه مفعولًا فيه؛ والقاعدة هي: «وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان، أحدهما: المبهم، والثاني: ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره... وأما ما صيغ من المصدر نحو:

Archive of SID

www.SID.ir

"مَجلِس زَيدٍ وَمَقعَدَهُ" فشرط نصبِه ـ قياسًا ـ أن يكون عاملُه من لفظه، نحو: "قَعَدْتُ مقْعَدَ زَيدٍ وجَلَسْتُ مَجلِسَ عَمْروٍ" فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرُّه بـ "في" نحو: "جلستُ في مَرمَى زيدٍ" فلا تقول: "جلستُ مَرمَى زَيدٍ" إلا شُذوذًا» (ابن‌عقيل، ١٣٨١، ج١: ٥٣٠)؛ ولا شك أنه إذا جُرّ بـ "في" فليس مفعولًا فيه بل يكون مجرورًا بحرف الجر، فيخرج من باب "المفعول فيه" (ابن عقيل، ١٣٨١، ج١: ٥٢٦)؛ فنؤكد أن السبب المتقدِّم في خروج ﴿**أَن تَنكِحُوهُنَّ**﴾ من باب "المفعول فيه" ما ذكرناه، لا ما ذكره ابن‌هشام.

عوائق وصعوبات فهم الشرح في ضَوء المنهج النقدي

ومن خصائص النص التعليمي بساطة البيان فـ «لا يشتمل النص المعروض على مادة معقدّة عسر الاستيعاب سواء من الناحية اللغوية كالتراكيب النحوية الملبسة التي تتعدد فيها احتمالات المعنى أو التراكيب المركبة التي يكثر فيها التقديم أوالتأخير أو الحذف؛ أو الأساليب البلاغية التي تتسم بالخفاء» (رحماني، ١٤٣٠: ٣٠).

هذا، وقد نهج ابن هشام في بيان القواعد أسلوبًا سهلًا، سلِسًا، وحصل على نجاح باهر في إيضاح وتفصيل مسائل قطر الندى وبل الصدى، وقلّتْ صعوبات وتعقيداته المانعة لفهم مسائل النحو، ولكن هذا القليل قد يعوّق الطالبَ عن التسريع في التعلّم، وإن ننظر إلى هذا الكتاب كتأليفٍ تعليميٍّ لطلّاب اليوم فكان يجدر به ألا يكون مغلقًا، بحيث يُسهِّل مسائل النحو، وألّا يكونَ ضغثًا على إبّالة؛ في التالي ننظر نظرةً عابرةً على هذا القليل:

أ) توالي عدة صفات ومعمولات في تركيب الكلام مما يطلب فهمه تأمّلًا أكثر؛ منها قوله في استواء إعرابي النصب والرفع لباب "الاشتغال"، وهو: «وأما الذي يستويان فيه فضابطه: "أن يتقدم على الاسم، عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبَر بها عن اسم قبلها" كقولك "زيد قام أبوه وعمرًا أكرمته"» (ابن‌هشام، ١٩٩٧: ١٦٠). فلا يتصور المعنى في الذهن إلا بعد تأمل في تسلسل إعرابيّ غير ضروريٍّ للكلام؛ "مسبوق" نعتٌ لـ"عاطف"، و"بجملة" متعلِّق بـ"مسبوق"، و"فعلية" نعت "جملة"، و"مخبر" مع متعلقه ـ "بها" ـ نعت لـ"جملة"، و"عن اسم" متعلِّق بـ"مخبر"، و"قبل" ظرف ونعت لـ"اسم"، وضمير "ها" مضاف إليه "قبل"؛ كلُّ ما يراد بهذه العبارة هو: أن يُعطَف الاسم على جملة اسمية خبرها جملة فعلية؛ حيث يتم المعنى المراد في زمن أقصر.

ب) تقديم وتأخير في أجزاء الكلام يخلّان بفهم المراد مما يتطلب تأمّلا أكثر؛ منها قوله في "المبتدأ والخبر"، حيث قال: «ودخل تحت قولنا للإسناد ما إذا كان المبتدأ مسندًا إليه ما

Archive of SID

www.SID.ir

بعده نحو "زيد قائم"، وما إذا كان المبتدأ مسندًا إلى ما بعده نحو "أقائمٌ الزَيدانِ"» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٩٢). "ما" الثانية في جملة "ما إذا كان المبتدأ مسندًا إليه ما بعده" في الحقيقة اسم "كان" وتأخرها مخلّ بسهولة النص؛ ولو بدَّلنا الجملة بـ "ما إذا كان ما بعد المبتدأ مسندًا إليه"، لَتكون الجملة أسلس مما قال.

ج) قد يحتاج الشرح إلى قراءة أكثر من مرة أو مرّتين بسبب وجود قيود تُفرّق بين أجزاء الكلام؛ منها قول المصنف عند موضع من مواضع ترجيح نصب الاسم المشغول عنه في باب "الاشتغال" وهو حين يكون الفعل المشغول فعلَ طلبٍ؛ وبعد بيان شاهدين ظاهرهما يشابه هذه القاعدة، غير أن الاسم فيهما مرفوع مثل الآية: ﴿**وَالسَّارِقُ والسارقةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا**﴾ (المائدة/٣٨) أثبت أن في مثل هذه الآية يكون الاسم في ابتداء الكلام مبتدأ، استوفى خبره تقديرًا؛ فلا يمكن عمل فعل الأمر فيه، والأمر مستأنفٌ فلهذا رُفع الاسم؛ عبر عن قصده هذا بعبارة: «ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ، مخبر عنه بغيره من جملة أخرى؛ ومثله "زيد فَقير فاعطه"» (ابن‌هشام، ١٩٩٧: ١٥٧-١٥٨)، وهذه العبارة أصعب فهمًا من العبارات الأخرى للشرح؛ لأنّ قيدَي "من جملة" و"من جملة أخرى" مخلّان بفهم النص، بحيث تصبح العبارة بدونهما: ولم يستقم عمل الفعل في مبتدأ مخبر عنه بغير ذلك الفعل؛ ومراده: لايصحّ أن يعمل فعلٌ في مبتدأ اكتمل خبرها بغير ذلك الفعل؛ أي جملة الخبر، غيرُ جملة ذلك الفعل.

د) ذكر خلافات النحاة التي لا طائل فيها إلا أن يجعل الطالب يتحير بين الآراء من غير أن يعلّمه طرق الجدل وتحليل الآراء أو يعرض حكمًا نحويًا قاطعًا، يغاير ميزات الكتب التعليمة؛ من نماذجها: ذكر آراء عدد من النحويين دون الانحياز إلى أحد منهم، ضمن باب "النكرة والمعرفة: ذو الأداة": «النوع الخامس من أنواع المعارف، "ذو الأداة"، نحو "الفرس" و"الغلام" والمشهور بين النحويين أن المعرِّف "أل" عند الخليل و"اللام" وحدها عند سيبويه ... وتلخيص الكلام أن في المسألة ثلاثة مذاهب؛ أحدها أن المعرف "أل" و"الألف" أصل؛ والثاني أن المعرف "أل" و"الألف" زائدة؛ الثالث أن المعرف "اللام" وحدها والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلًا لا يليق بهذا الإملاء» (ابن‌هشام، ١٩٩٧: ٨٨-٨٩).

هـ) إهمال الإجابة عن مشكلة شغّل بها بالَ الطالب؛ ونموذجه عند الكلام عن "النعت" في بداية باب "التوابع" حين نصَّ على وجوب تبعية النعت منعوته في حالتين من الحالات الأربع للاسم وهما الإعراب، والتعريف والتنكير، عرض إشكاليات لثلاثة شواهد ظاهرها

Archive of SID

www.SID.ir

خلاف القاعدة ويمكن خطورها ببال المتلقي؛ فقال: «فإن قلتَ: هذا منتقضٌ بقولهم: "هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" فوصفوا المرفوع، وهو "الجحر" بالمخفوض وهو "خَرِبٍ"، وبقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ، اَلَّذِي جَمَعَ مٰالًا وعَدَّدَهُ﴾ (الهمزة/١-٢)، فوصف النكرة وهي: ﴿لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾ بالمعرفة وهو: ﴿اَلَّذِي﴾، وبقوله تعالى: ﴿حم، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾ (غافر/١-٣)، فوصف المعرفة ـ وهو اسم الله تعالى ـ بالنكرة وهي: ﴿شَدِيدِ اَلْعِقٰابِ﴾ وإنما قلنا: إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة، ولا تكون إضافتها إلا في تقدير الانفصال ألا ترى أن المعنى: "شديد عقابه"، لا ينفك في المعنى عن ذلك؟ قلتُ: أما قولهم: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ" فأكثر العرب ترفع خربًا، ولا إشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض» (ابنهشام، ١٩٩٧، ٢٤٥)؛ فقد أتى بثلاثة شواهد لم يتّبع النعت فيها منعوته في الإعراب أو التعريف والتنكير فقدّم توجيهًا لمشكلة الشاهد الأوّل ـ ووضعنا تحته الخط ـ وأهمل الإجابة عن المشكلة في الآخَرَين، مفصّلًا التوجيه الأوّل في فقرة ـ لم نذكرها خوفًا من الإطالة ـ ثم واصل كلامه عن تبعية النعت للمنعوت في سائر حالات الاسم، فترك المتلقي هائمًا غير مقنَع عن المشكلتين شغّل بهما باله.

ملاحظات على أسلوب كتابة ابن هشام

لن نخرج من جادة الصواب إذا جعلنا ابن هشام ـ بصفته عالمًا نحويًا ـ قدوتَنا في أسلوب الكتابة في مسائل النحو وقضاياه؛ ولكن ما نلاحظه في شرحه لقطر الندى من الاختلاف للقواعد الأصيلة، يدعونا إلى نوع من المسامحة في ما نلتزم به اليوم من مراعاتها؛ وفي التالي تفصيل لهذا:

أ) قال ابنهشام في باب "المبتدأ والخبر" والبحث عن رابط الخبر بالمبتدأ: «وهذا كلُّه إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى» (ابنهشام، ١٩٩٧: ٩٤)؛ ونعلم أنّ "نفس المبتدأ" أسلوب محذورٌ منه في اللغة الفصحى، لأن "النفس" هنا للتوكيد، والتوكيد من التوابع ويجب ذكره بعد الاسم المؤكَّد والصحيح أن يقال: "المبتدأ نفسه". ولقد قيل عن التوكيد بـ "نفس" و"عين": «إذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكَّد، وأن تكونا مثله في الضبط الإعرابي، وأن تضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور ـ حتمًا ـ يطابق هذا المؤكَّد في التذكير والإفراد وفروعهما؛ ليربط بين التابع والمتبوع، ... وهذا الضمير لا يجوز حذفه ولا تقديره. فإن لم يتقدم المتبوع، أو لم يوجد الضمير المضاف إليه، المطابق لم يصح إعرابهما توكيدًا، بل يجب إعرابهما شيئًا آخر

Archive of SID

www.SID.ir

على حسب الجملة» (حسن، ١٤٣١، ج٣: ٣٦٠-٣٦١) ونعلم أنه لايجوز إعراب "نفس" شيئًا آخر إلا أن يكون بمعنى "الروُّح والمُهجة"، وهذا المعنى في مثل "نفس المبتدأ" ـ الذي يُحذّرونه ـ غير مقصود. وربما استعمال هذا الأسلوب من قبل نحوي جهبذ مثل ابن‌هشام سوّغ اليوم لبعض أهل اللغة استعمالَه، إلا أن هذا الاستعمال غير مجاز من جانب القياس والقواعد المستنبطة من كتب النحو الأصيلة؛ ومحمّد العدناني مؤلّف كتاب معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة قد أشار إلى القاعدة المعتمَد عليها من قِبَل المُخطئين وقال: «ويعتمدون على الأُشموني القائل: "لا يلي العاملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد، وهو على حاله من التوكيد، إلّا جميعًا وعامّةً مطلقًا... وإلّا "كلا" و"كلتا" مع الابتداء بكثرَةٍ، ومع غيرِه بقلّةٍ"؛ وقال الصبّان: "قوله: "وهو على حاله من التوكيد" أي: من إفادة التقوية ورفع الاحتمال؛ واحترز بذلك عن نحو: "طابتْ نفسُ زَيدٍ" و"فقأتُ عينَ عمروٍ" فإن المراد بالنفس الروح، وبالعين الباصرة، فليسا على حالهما في التوكيد"» (العدناني، ١٩٩٦: ٦٧٥-٦٧٦).

هذا، وكأنّ هذا الاستعمال مقبولٌ من حيث السَّماع من أهل اللغة واستعمال العباقرة من النحاة؛ وقد نصّ محمد العدناني على هذا السماع والاستعمال عند سيبويه، وابن‌جني واكتفى به لصحة أمثال "نفس المبتدأ" وقال: «ولكن: يقول سيبويه في الكتاب ٨٤/٢: "وإذا أضَفتَ إلى شاةٍ، قلتَ شاهي، تَرُدّ ما هو من نفس الحرف، وهو الهاء". وحكى سيبويه أيضًا عن العرب: "نزلتُ بنفس الجبل، ونفسُ الجبل مقابلي"؛ ويقول ابن جني في الخصائص ١/ ٢٩٥: "وهي متعلِّقةٌ بنفس تبًّا" يريدُ بـ"تبًّا" نفسِها. وحسبنا الاعتماد على هذين العملاقين سيبويه وابن‌جني» (العدناني، ١٩٩٦: ٦٧٥-٦٧٦).

حَسَب ما ذكرنا نستطيع القول بأن أمثال "نفس المبتدأ" ليست خطًا عند الناطقين بالعربية وعند بعض النحاة المشهورين، إلّا أنه بعيدٌ عن مبنى القواعد الأصيلة، ولا غرو أنّ التأكيدَ في "المبتدأ نفسه" أكثرُ من "نفس المبتدأ" لأن ضمير "المبتدأ" في الأوّل يسبّب تداعي معناه للمرّة الثانية بعد أن ينقُشَ في الذهن بلفظه.

ب) يبدو أن ابن هشام رجّح استعمال صيغة الغائبات لغير العقلاء، ونعلم أن استعمال صيغة الغائبة أولى منها، وكما مرّ ذكره عند إشكاليات الشرح في الاستشهاد والتمثيل، أن ابن مالك نصّ على هذا الترجيح (ابن‌مالك، ٢٠٠٩، ج١: ١٢٦)؛ منها أنّه قد استعمل صيغة للغائبات حين تكلّم عن "إنّ وأخواتها" من "نواسخ المبتدأ والخبر" وقال: «الثّاني من "نواسخ المبتدأ والخبر" ما ينصب الاسم، ويرفع الخبر؛ وهو ستّة أحرف "إنّ" و"أنّ"... إنّما تنصب

Archive of SID

www.SID.ir

هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لا تقترن بهن "ما" الحرفية فإن اقترنت بهن بطل عملُهن، وَصَحَّ دخولهن على الجملة الفعلية» (ابن‌هشام، ۱۹۹۷: ۱۱۹-۱۲۰) فقد استعمل ضمير "هن" لـ"إن وأخواتها"، وإن جاء بـ"الضمير"، و"اسم الإشارة" للغائبة في بدء كلامه هذا، ووضعنا تحتها الخط.

ج) وربما يذكر مما اختصّ بأسلوب ابن هشام عدم التزامه باستعمال صيغة واحدة من بين الصيغ المجازة لمرجع واحد؛ منها أنه لم يلتزم باستعمال صيغة ثابتة لغير العقلاء، مُذبذبًا بين الغائبة والغائبات؛ وشاهِدنا على هذا ما قال في مواصلة كلامه المنقول آنفًا، بعد ذكر عدة شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي وهو: «ويُستثنى منها "ليت" فإنّها تكون باقيةً مع "ما" على اختصاصها بالجملة الاسمية» (ابن‌هشام، ۱۹۹۷، ۱۲۲) ضمير "ـها" في هذه العبارة يرجع إلى "إن وأخواتها" وهي ـ أيضًا ـ مرجع ضمير "هن" في النموذج السابق؛ ومنها عدم التزامه بصيغة واحدة في عائد "ما" الموصول ومرجعه، ولاشك في جواز مطابقة عائد "ما" للفظها، أي الضمير الغائب، أو لمعناها المفهوم من سياق الكلام؛ ومؤيده قوله في باب "كان وأخواتها": «والكلام الآن في باب كان، وألفاظه ثلاث عشرة لفظة وهي على ثلاثة أقسام: ما يرفع المبتدأ، وينصب الخبر بلا شرط وهي ثمانية "كان"، و"أمسى" و"أصبح" ... وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدّم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة "زال" و"برح" و"فتئ" و"انفك" ...» (ابن‌هشام، ۱۹۹۷: ۱۰۰) مرجع الضميرَين الموضوع تحتهما الخط ـ أي "هي" و"هو" ـ واحدٌ وهو "ما" الموصول إلا أنّ الأوّل مطابقٌ لمعنى "ما" وهو ألفاظ "كان وأخواتها"، والثاني مطابق للفظها؛ ومن حيث قواعد العربية لا اعتراضَ على ابن‌هشام، غيرَ أن هذا الأمر يكشِفُ عن عدم التزامه بالصيغة الواحدة في موضع جواز الصيغتين.

النتائج

بعد الجهود الممتعة والتطواف الذي قمنا به في دراسة شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام في ضوء منهج نقدي للعثور على ميزات المنهج التعليمي لهذا الكتاب الثمين وكشف اللثام عن بعض العوائق والصعوبات في فهم هذا الشرح، قد حصلنا على عدة نتائج منها:

۱. غالبية الطابع التعليمي العام للشرح

بيان المباحث في عبارات بسيطة سهلة بعيدة عن الإطناب الممل والتَكرار المُخلّ، ضمن أبواب مرتبة على الترتيب المفيد.

Archive of SID

www.SID.ir

٢. من محاسن شرح قطر الندى وبل الصدى المثمرة للنحو التعليمي:

- توجيه تبويب المباحث النحوية إلى التعلّم الأسهل، بحيثُ تكون بين الأبواب علاقة تُهيّئ الطالب للتعلّم الأنفع؛ بيان أقسام وشروط القاعدة في كثير من المباحث؛ عرض طرق وضوابط مفيدة للتعلّم الأسهل؛ التنبيه على وجوه الافتراق والتشابه بين المفردات المرتبطة؛ وطرح المشاكل الإعرابية مع الإجابة بالتوجيهات المفيدة، وذكر الخلافات النحوية، المفيدان في تعليم طرق التحليل والاستدلال والجدل النحوي للمستوى العالي للنحو الجامعي.
- قد اتضح من خلال المواضيع المطروقة في بيان الخلافات موقفه الغالب فيها وهو الموافَقة لرأي الجمهور، وبخاصة سيبويه من البصريين؛ وتمسّكه كالبصريين بالتأويل لما ظاهره خالف القياس.

٣. مما يُؤخَذُ على ابن هشام في شرحه، ويُتوقَّع الاجتناب عنه في مصنفات النحو التعليمية:

- إشكالية عامة: تركُ كثير من الفروع والتقسيمات وبعض المباحث الأساسية.
- إشكاليات في بيان القواعد؛ مثل السهو في تقييد القاعدة بما يناسبها؛ اعتبار المؤول بالمصدر اسمًا؛ الجمع بين اسمين متباينين في مسمّى واحد وهذا مستحيل.
- إشكاليات في الاستشهاد والتمثيل؛ عدم التدقيق في التمثيل أو الاستشهاد المطابق لصيغة الكلام، أو شروط القاعدة؛ السهو في موضع الاستشهاد وبيانه.
- عوائق وصعوبات النصوص التعليمة في ضوء التعرف على صعوبات الشرح: تسلسل الصفات والمعمولات، وتقديم وتأخير في أجزاء الكلام يخلّان بفهم المراد، وقيود زائدة تُفرّق بين أجزاء الكلام، وذكر خلافات النحاة التي لا طائل فيها إلا حيرة الطالب بين الآراء من غير أن يعلّمه طرق الجدل وتحليل الآراء أو يعرض حكمًا نحويًا قاطعًا، وسلو الإجابة عن مشكلة شغّل بها بال الطالب في موضوع ما.

٤. من ميزات أسلوب ابن هشام في الكتابة

- أنه لم يلتزم ببعض القواعد التي نلتزم به اليوم في اللغة الفصحى؛ منها لزوم تأخّر لفظة "نفس" المؤكِّدة من المؤكَّد، وقد قدّمها ابن هشام كما عُثر على نماذجه عند سيبويه وابن جني، فبهذا يمكن لنا أن نستدلّ بكلامهم في صحة هذا الأسلوب.

Archive of SID

www.SID.ir

- كما أنه لم يلتزم باستخدام صيغة واحدة من بين عدة صيغ مجازة لفِرقة من الأسماء؛ كجواز استعمال صيغتي الغائبة والغائبات لغير العقلاء، وصيغتي الغائب والغائبة لـ"ما" الموصول.

٥. الاستنتاجات العامة

بعض الإشكاليات الذي عثرنا عليه يدعونا إلى احتمال تحريف نسخة قطر الندى وشرحه على مرّ العصور.

- سجّل لنا التقدّم الزمني *لقطر الندى وشرحه* على مثيليهما *شذور الذهب وشرحه* ـ إثر مراجعتنا إليهما عند الإشكاليات المعثور عليها ـ لما فيهما من تدارك سهوات *قطر الندى وشرحه*، فعلى الباحث أن يراجعهما تكميلًا لدراسة الأسبق؛ كما لم نعثر على الإشكاليات فيما راجعنا إلى مؤلّفاته الأخرى مثل *مغني اللبيب وأوضح المسالك*.
- قد ألفينا رأيًا نادرًا عند ابن هشام وهو إعمال "لا النافية" الشبيهة بليس بشرط وقوعها في الشعر، كما ذكر ابن عصفور شبيه هذا الشرط لـ"إن النافية"؛ ويؤذن الرأيان بلزوم إنجاز دراسة وافية في آراء النحاة والنصوص القديمة بحثًا عن مصدرهما ومدى مراعاتهما في النحو التطبيقي.

Archive of SID

www.SID.ir

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. العسقلاني، ابن حجر أحمد (دون تا). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*. ٤ ج. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢. ابن خلدون، عبدالرحمن (٢٠٠١م). *مقدمة ابن‌خلدون*. ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، ٨ ج، بيروت: دار الفكر.

٣. ابن عصفور، أبو الحسن علي (١٩٩٨م). *المقرَّب ومعه مُثُل المقرَّب*. تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود؛ علي محمد معوَّض، بيروت: دار الكتب العلمية.

٤. ابن عقيل، عبدالله (١٣٨١ش). *شرح ابن‌عقيل على ألفية ابن‌مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن‌عقيل*. تحقق محمد محيي الدين عبدالحميد، ٢ج، طهران: انتشارات استقلال.

٥. ابن مالك، جمال الدين محمدبن‌عبدالله. (٢٠٠٩م). *شرح التسهيل؛ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. تحقيق محمد قادر عطا؛ وطارق فتحي السيّد، ط٢، ٣ج، بيروت: دار الكتب العلمية.

٦. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري (١٩٨٩م). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن‌مالك*. تحقيق ح. الفاخورى، ٤ ج (في ٢ مج)، بيروت: دار الجيل.

٧. ـــــــــــــــــــــــ (١٩٩٤م). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. تأليف محمد محي‌الدين عبدالحميد. صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية.

٨. ـــــــــــــــــــــــ (١٩٩٧م). *شرح قطر الندى وبلّ الصدى*. تحقيق وشرح معانيه وإعراب شواهده محمد خير طعمة حلبي. ط ٢، بيروت: دار المعرفة.

٩. ـــــــــــــــــــــــ (٢٠٠٥م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب*. تأليف محمد محي‌الدين عبدالحميد، صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية.

١٠. ـــــــــــــــــــــــ (٢٠٠٧م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. التحقيق والتعليق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، بيروت: دار الفكر.

Archive of SID

www.SID.ir

١١. أبو تاكي، سعود بن غازي (٢٠٠٥م). *خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري*. القاهرة: دار غريب.

١٢. الأسعد، عبدالكريم محمد (١٩٩٢م). *الوسيط في تاريخ النحو العربي*. الرياض: دار الشواف.

١٣. حسن، عباس (١٤٣١هـ). *النحو الوافي*. ٤ ج، قم: ذوي القربى.

١٤. الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن (١٩٨٤م). *دلائل الإعجاز*. تعليق أبوفهر محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٥. جمعة الميعان، وضحة عبد الكريم (٢٠٠٧م). *التأليف النحوي بين التعليم والتفسير*. الكويت: مكتبة دار العروبة.

١٦. رحماني، إسحق (١٤٣٠هـ). «أسس إعداد الكتاب لتعليم اللغة العربية (للناطقين بالفارسية)». *مجلة اللغة العربية وآدابها*، السنة ٥، العدد ٨، صص٢٥-٣٩.

١٧. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (١٩٦٧م). *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. ٢ ج، [دون مك]: دار إحياء التراث العربية.

١٨. ـــــــــــــــــــــ (١٩٦٥م). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، ٢ ج، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٩. عبدالمسيح، جورج متري؛ هاني، جورج تابري (١٩٩٠م). *الخليل معجم مصطلحات النحو العربي*. التصدير محمد مهدي علّام، بيروت: مكتبة لبنان.

٢٠. العدناني، محمد (١٩٩٦م). *معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة*. بيروت: مكتبة لبنان.

٢١. الغلاييني، مصطفى (١٩٩٣م). *جامع الدروس العربية*. مراجعة وتنقيح عبدالمنعم الخفاجة، ط ٢٨، ٣ ج. بيروت: المكتبة العصرية.

٢٢. ـ مشكور المساعي، أحمد (١٩٣٩م). *حاشية العلامة الفاضل مشكور المساعي أحمد بن أحمد السجاعي على شرح جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري لمقدمته قطر الندى وبل الصدى*. بهامشه تقريرات على الحاشية لشمس الدين محمد الأنباني. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

٢٣. يعقوب، إميل بديع (١٩٩٩م). *المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية*. ط ٢، ٣ ج، بيروت: دار الكتب العلمية.

Archive of SID

www.SID.ir